الفساد الإداري " الجزائر نموذجا"

الاستاذة: ايطاحين غانية
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة العفرون

-ملخص:

الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم، وإن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى، حيث تمّثل هذه ظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين في جميع دول العالم، وأحد أبرز وأخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وعلاجها، وذلك لما لها من قدرة على انتهاك للقيم والمعايير الأخلاقية من جهة، ولما تسبّبه من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها من جهة أخرى، وهذا ما يهدّد مؤسسات الديمقراطية والعدالة ويُعرِّض برامج التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، ونتيجة لهذه الآثار السلبية وغيرها فقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري واحدة من المواضيع الرئيسية لدى الباحثين في جميع المجالات، كما نالت اهتمام ومتابعة كبيرة، خاصة وأنها لم تعد مقتصرة على دولة من الدول وإنما ظاهرة عالمية لا حدود لها، مما جعلها تتصدر أهم القضايا الكبرى في العالم إذ فرضت نفسها على أجندة الصحف والجمهور، وأصبحت تحظى باهتمام عال على المستويين المحّلي والعالمي.

رغم أنّ الدّيانات السّماوية وغيرها من الّنظم الوضعية حاولت من خلال تعاليمها الدّينية أو توجيهاتها الأخلاقية أن تقضي على ظاهرة الفساد ، إلا أنّ هذه الأخيرة استمرّت مع استمرار ضعف النفس البشرية وطغيان حب المادّة، وهذا ما جعل معظم الدّول التي ينتشر بها حجم كبير من الفساد تعاني من الّتخلف والتبعية في جميع المجالات رغم شعارات الإصلاح التي تبّنتها، وتعتبر الجزائر من اكبر الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري في مختلف مجالاتها .

1- **تعريف الفساد الإداري:** هو كل سلوك وظيفي مخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الأخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية من أجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت أو معنوية، أمّا **سعيد الدّخيل** فيعطي تعريفا

أكثر شمولا للمعنى اللّغوي لكلمة فساد حيث يأتي هذا الأخير تارة بمعنى الإبطال، ومرّة بمعنى إصابة الشيء بالعطب، ومرّة بمعنى الاضطراب والخلل، ومرّة بمعنى إلحاق الضّرر[1] ، وإذا تناولنا كلمة الفساد في اللّغات الأجنبية فإّننا نجدها في اللّغة الإنجليزية **Corruption**، مشتقة من الفعل اللاتيني **Rumpere أي** كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبًا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي[2]، أمّا كلمة الفساد في **اللّغة الفرنسية** فتعني:إتلاف، تخريب، إفساد الآداب والعادات و السلوكات، رشوة موظف، تزوير،تزييف ...[3]

كما يعرّف أيضًا بأّنه :انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميّين[4] ، ويعتبر هذا اللّتعريف من أشمل اللّتعاريف المقدّمة للفساد الإداري على أساس أنّ باقي أنواع الفساد الأخرى سواء الاقتصادي أو السّياسي أو القانوني هي نتاج فساد أخلاقي قيمي اجتماعي، غير أّنه لا يمكن الاعتماد على الجانب الأخلاقي فقط في تعريف الفساد الإداري،لأّنه يبقى غير قادر على تفسير بعض مظاهر وأشكال الفساد الأخرى، وهذا ما دفع إلى ضرورة البحث عن معايير أخرى لتعريفه خاصّة وأنّ البعد الأخلاقي يختلف من مجتمع لآخر.

والفساد الإداري قد يكون كبيرًا أي فساد القمة الذي يمثل أعلى مستويات الفساد في أي دولة أو نظام سياسي، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام وكبار البيروقراطية، ويقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والإجراءات والتركيبات التي يصعب اكتشافها، ويكون موضوعه أكبر من مجرد تقديم خدمة، فهو يشمل بنود الإنفاق العام وصفقات السلاح وتلقي الرشاوى والعطاءات، كما قد يكون الفساد الإداري صغيرًا وهو الفساد الذي يقوم به موظف أو أكثر من صغار الموظفين ويرتبط عادة بالمعاملات الروتينية اليومية وانجازها بسرعة عن طريق أداء خدمة، أو التغاضي عن إجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي بسيط، وتعتبر الرشوة والوساطة من أهم المؤشرات الدالة على هذا المستوى من الفساد[5]،3 ويعد الفساد الكبير الأكثر شيوعًا وانتشارا في الدول النامية.

2-أسباب الفساد الإداري: إذا كانت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مر ّكبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإنّ أسبابها تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر، ولذلك فقد وضع العديد من الباحثين مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

*** الأسباب السياسية:**

-ضعف المؤسسات: تعاني أغلب البلدان النامية من ضعف مؤسساتها، وعادة ما يؤدي هذا الضعف إلى تنمية الفساد، ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة مؤسسات الدولة من خلال معرفة ما يلي:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.
- مدى إتباع الإجراءات والّنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.
- مدى قصور أو فعالية الرّقابة على أنشطة الدولة.

فكّلما كانت الّتعيينات والوظائف تعتمد على المحاباة والمجاملات، بدلا من الجدارة والكفاءة، كّلما ازدادت معدلات الفساد وانخفضت من ناحية أخرى الرّقابة المؤسّسية، وينخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة [6]، وفي هذا يقول الدكتور **كمال دسوقي**" :إنَّ الموظف الذي يشعر أّنه عيّن في وظيفته لا لكفاءته وجدارته، وإّنما لدرجة قرابته، ونفوذ معارفه ... لا يمكن أن ينظر إلى المصلحة العامة على أّنها شيء ذو خطر أو أهمية، وإّنما يتركز اهتمامه في تملق من ساعدوه في الحصول على وظيفته وردّ الجميل إليهم، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى ترقية أو تعيين قريب آخر، وهكذا تصبح المصالح الحكومية مغانم ومساعدات متبادلة بين القائمين عليها، لا مؤسسات اجتماعية تخدم الصالح العام وتغّلبه على كل اعتبار[7].

كل هذه الأسباب تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة تنعم بالخيرات رغم أنّ إمكاناتها قد لا تسمح لها بتبوّء تلك المراكز، وطبقة محرومة رغم ما تملكه من كفاءات وخبرات، وهذا ما يوّلد أزمة ثقة بين أفراد المجتمع وحكومتهم التي تسعى جاهدة من خلال خطابات مسؤوليها إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد مجتمعها بدون تمييز ولا تفضيل، ولكن الواقع عكس ذلك، وهذا ما يوّلد نوعًا من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي الذي يعدّ بيئة مناسبة لانتشار الفساد الإداري.

-عدم اهتمام القيادة السياسيّة بمحاربة الفساد: إذا كانت الغاية من وجود أيّ نظام سياسي هو المحافظة على الاستقرار في المجتمع، من خلال غرس قيم الصلاح ومحاربة شرور الفساد، مع ضمان وحماية حقوق المواطنين، فإنّ واقع الدول النامية خاصّة يؤكد مشاركة مسؤولي الدول في أعمال الفساد من خلال نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء، وعندما أصبح المثل السيّئ يأتي من كبار المسؤولين أنفسهم فقد انعكس ذلك حتمًا على أسفل مراتب الوظيفة العامة مستغلة سلطتها في

تنفيذ أدوات الضبط أو الرقابة [8]. وبذلك تحول الفساد من الفساد الكبير في أعلى مراتب الدولة إلى الفساد الصغير الذي لا يقل خطورة في تهديد قيم المجتمع وسلوكاته.

-**ضعف النّظام القانوني:** يتناسب الفساد وغياب التشريعات، فإذا كانت القوانين واضحة وصارمة فإنّ من السهولة اكتشاف حالات التورط في الفساد، وتطبيق القانون يتوقف على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية ومدى قدرتها على مكافحة الفساد، غير أنّ العبرة ليست في دّقة صياغة القوانين فقط وإّنما العبرة فيها بالتنفيذ الفعّال، ولذلك تحّول القانون في الدول النامية إلى مجرّد حبر على ورق خاصة إذا علم المُفسِدُ أنَّ عواقب الإمساك به منخفضة إذا ما قارنها مع المنافع التي يكتسبها، ولذلك فإنّ دراسة الفساد الإداري متأثرة غالبًا بمقاربة قانونية شكلية، حيث يدرس غالبًا القانونيون أوضاع الإدارة ويخلصون إلى استنتاجات في تعديل القوانين والأنظمة الإدارية، كما لو أنّ العائق يكمن في القوانين، بينما يحدث الفساد غالبا بفضل الّتضخم القانوني وتشابك النصوص القانونية[9] ، وأحياًنا قد توجد نصوص قانونية سليمة، ولكن تتجاهل الإدارة وجودها وتخترق أحكامها ومقتضياتها، وفي هذه الحالة ينتشر الفساد بشكل فظيع.

-**عدم الّتكامل والاندماج:** يحدث ذلك بسبب التفاوت الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل، ممّا يضعف مشاعر الانتماء والولاء للوطن، وبذلك يندفع الأفراد لتغليب المصلحة الخاصّة على المصلحة العامة[10].

وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الدّول النامية التي تعاني من مشكل الأقليّات،أين يكون الولاء للقبيلة التي ينتمي إليها المسؤول كبيرًا، ممّا يجعله يدافع عن مصالحها ولو على حساب الآخرين، كما أن للمسؤول ولاء للحزب الذي ينتمي إليه، حيث يبقى دائمًا يعترف بفضله في تبوّء هذا المركز، ممّا يدفعه إلى محاولة رد الجميل له، وهذا ما يؤثر على دوره في تحقيق المصلحة العامة، ورغم تأثير هذا النوع من الولاء على الصالح العام، إلا أنّ ولاء الأشخاص هو أخطر أنواع الولاء على الإطلاق، وذلك لأّنه يدفع لتكوين تكّتلات تعمل على تحقيق مصالحها، وعادة ما يظهر ضعف الانتماء أو الولاء للوطن في ضعف المشاركة السياسية والتي تعتبر سببًا ونتيجة في آن واحد لانتشار مظاهر الفساد، وبذلك تنتشر صفة السلبية والاتكال وعدم تحمل المسؤولية كمميزات للثقافة السياسية السائدة.

-**الاستبداد السياسي:** إنّ الاستبداد هو وسيلة الّنظم الوحيدة للاستمرارية والبقاء في دول العالم الثالث أين يمثل الجيش الممارس الفعلي للسلطة، وتعتبر الدولة في الأنظمة

الاستبدادية ملك خاص للقيادة السياسية، وفي ذلك يقول محمد العربي فلاح: "لقد وضع الناس الحكومات من أجل خدمتهم، ولكن الإستبداد قَلب الموضوع، فجعل الرّعية خادمة للرّعاة، فقبلوا وقنعوا[11].

-الأسباب الاقتصادية:

-توسيع الدور الاقتصادي للدولة: ساهم ذلك في نمو الفساد بشكل كبير خاصّة في الدول النامية، أين تنتشر المركزية في آتخاذ القرار الاقتصادي، وهذا ما يعمل المسؤولون الحكوميون على استغلاله، من خلال الحصول على رشاوى من قِبَل الأفراد المنتفعين الذين يسعون إلى تخطي القوانين والقواعد والّنظم والإجراءات العامّة، ويظهر ذلك في وضع قيود الاستيراد على الّتجارة، فالموظفون هم الذين يملكون تراخيص الاستيراد وضبط الأسعار والدّعم الحكومي لصناعات معيّنة، وهذا ما يعطيهم قوّة احتكارية في منح هذه الّتراخيص والّتصاريح واستغلالها للحصول على مكاسب خاصّة غير مشروعة.

- انخفاض مستويات الأجور: إذ يُعْتبَر أحد الأسباب الرئيسية لبروز ظاهرة الفساد الإداري، خاصّة في الدّول النامية التي تعرف عدم عدالة توزيع الدخول والثروات، وهذا ما أدّى إلى انقسام المجتمع إلى أقلية ثرية، وأغلبية فقيرة تعاني انخفاضا في مستوى المعيشة، ممّا وّلد لديها دافعا لمخالفة القوانين مقابل الحصول على منافع خاصّة، وذلك لإحداث توازن بين المداخيل والمصاريف.

وإضافة إلى ذلك فإنّ انخفاض مرّتبات ودخول العاملين بأجهزة الإدارة، يدفع هؤلاء إلى العمل بوظائف أخرى، والقيام بأنشطة غير مشروعة من قبول للرشوة، واستغلال للمنصب العام بهدف تعويض الأجور المنخفضة، وبذلك فإنّ ضعف الأجور يعدّ عاملا أساسيا يدفع الموظف لقبول العطايا في الإدارة، فإذا كان الأجر غير كافيا، فإنّ الفساد يتحوّل إلى مصدر للرزق وصمّام أمان للموظفين الصغار.

-الخصخصة: تعني تنازل الحكومة عن شركات كثيرة لصالح القطاع الخاص، وهذا له علاقة مباشرة بتفشي الفساد خاصّة في الدول النامية، أين تقوم الشركات التي ترغب في شراء مؤسسات حكومية برشوة المسؤولين في الحصول عليها. إضافة إلى أنّ الشركات الخاصّة قد تدفع أموالا كبيرة من أجل الحصول على معلومات هامّة تكون لدى المسؤولين، سواء عن مواصفات الحالة الفعلية للشركات التي ستطرح عاجلا للخصخصة، أو موقع المشاريع الرأسمالية المستقبلية خاصّة في ظلّ المنافسة بين الشركات المتعدّدة الجنسيات.

- **الكتمان و الاحتكار والمحاسبة:** كّلما تمّتع الموظفون العموميّون بدرجة أعلى من الكتمان والسّرية والاحتكار وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، إذ أنّ المنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السّيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والقرارات الإدارية الخاصّة بالضرائب.[12]

-**وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع:** ذلك أنّ توّفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر ممّا في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

*** الأسباب الاجتماعية:**

- **المحدّدات القيمية والثقافية:** تتأّثر الأجهزة الإدارية تأثيرا كبيرا بالبيئة الخارجية المحيطة بها، حيث تؤدّي بعض القيم السّائدة في المجتمع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بها، ومن أهمّ هذه القيم ارتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه، وهذا ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في توّلي المناصب الهامّة ، و قد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك، ممّا يساهم في انتشار المحسوبية والمحاباة بدلا من الّتركيز على الكفاءة والجدارة في الّتوظيف، ولذلك لابدّ من محاربة هذا الشكل من الفساد بنشر الوعي بين أفراد المجتمع و توضيح مدى خطورته.

- **قّلة معاقبة المفسدين:** على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات إلا أّننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد المُعاَقِبين، وذلك نتيجة وجود فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونا والجزاءات والعقوبات الفعليّة، إضافة إلى تميّز الإجراءات الإدارية التي يتم أتباعها عادة لمعاقبة الموظف الفاسد بالتباطؤ والّتعقد كما أنّ العوائق القانونية والسّياسية والإدارية تمنع الّتطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات.

- **ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة:** من أهمّ مظاهر السلوك الغير أخلاقي في الإدارة العامة انتشار المحسوبية والمحاباة، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وغياب مفهوم المساءلة العامة، وهذه المظاهر يكثر انتشارها في الدول الّنامية خاصّة، وبذلك تحوّل هدف إدارة هذه الدّول من خدمة الشعب إلى خدمة فئة قليلة من المواطنين، وهذا ما وّلد حالة من الكره والحقد للموظفين المفسدين، والذي ينتج عنه في بعض الأحيان صراعات بين المواطن وإدارته.

-**ضعف الانتماء للوطن:** حين تنتشر مظاهر الفساد ويعمّ الظلم وتهدر الحقوق، يصبح المواطن لا يولي أهمّية لوطنه بقدر ما يحاول البحث عن وطن آخر يحفظ حقوقه ويصون كرامته، وهذا ما أدّى إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدّول النامية، في محاولة لمواطنيها للبحث عن العيش الكريم، ولذلك لابدّ أن تعمل هذه الدّول على تبّني سياسات أكثر ديناميكية لمحاربة هذه الظاهرة، ليس من خلال الإجراءات الرّدعية فقط، وإنما بالعمل على الوقاية من الّتفكير في الهجرة، من خلال توفير مناصب شغل للجميع وفقا لمبادئ وأسس الكفاءة والجدارة، إضافة إلى تحقيق قيم المساواة، العدالة، والعمل على حماية حقوق المواطنين قبل المطالبة بالواجبات، مع معاقبة جميع المفسدين حّتى يشعر المواطن بالّثقة في وطنه وإدارته.[13]

انطلاقا من عرض مختلف هذه الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري سواء الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو الأسباب التي ذكرها أغلب المفكرين، فإنه يمكن الوصول إلى أنّ هذه الظاهرة هي نتاج البيئة التي شجّعت عليها، ما أدّى إلى انتشار ثقافة الفساد في المجتمع لدرجة محاولة البعض تبرير أعمالهم الفاسدة وإعطاءها صفة الشرعية.

3- **آثار الفساد الإداري:** بعد تناول المفاهيم المختلفة لمصطلح الفساد الإداري وتبيان أسبابه، فمن الطبيعي أنّ لانتشار هذه الظاهرة آثارا مدمّرة ليس فقط على الّنواحي الأخلاقية بل يشمل النواحي السياسية و الاقتصادية لأيّ بلد، غير أنّ هناك من يرى أنّ للفساد الإداري آثارًا إيجابية: وسنحاول فيما يلي إبراز آراء كلّ اتجاه.

- **الآراء التي ترى الجوانب الإيجابية للفساد الإداري:** يعتبر أصحاب هذا الاتجاه وهم قّلة أنّ للفساد الإداري آثارا إيجابية يمكن إبرازها فيما يلي[14]:

- يعدّ وسيلة هامة لمواجهة الجمود البيروقراطي، إذ اعتبر **هنتجتون** أنّ قدرا من الفساد يمكن أن يسهم في تقدّم بعض المجتمعات التقليدية ...فضعف النمو الاقتصادي لا يرجع إلى جمود ومركزية بيروقراطية فاسدة بقدر ما يرتبط بتواجد بيروقراطية مركزية وجامدة ولكّنها نزيهة.

- يعمل الفساد على حماية النظام السياسي الذي يظهر فيه، حيث يخلق جماعة من المنتفعين تعمل على حماية النظام الفاسد يما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار اللازم لدفع عملية التحديث والتنمية.

- يعمل الفساد على رفع كفاءة الأداء الحكومي، حيث أنّه يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية، إذ يترتب عليه تحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين.
- إذ كان هناك أنظمة حكومية تضع قيودا مشددة ومعقدة فاشتمالها على قليل من الفساد سيجعل من النظام أكثر فاعلية، حينها يمكن جني بعض الفوائد اقتصاديا وتنظيميًا وسياسيًا.[15]

إضافة إلى ذلك فقد ينتج عن الممارسات الفاسدة عدّة إيجابيات أخرى من بينها[16] :

- يساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- رفع أداء الأجهزة البيروقراطية لاسيما في الإدارات الضخمة.
- يمثل الفساد موردا للموظف الذي يتقاضى أجرا لا يتناسب مع وضعه المعيشي.
- تعتبر الرشوة حلا ناجعا لتسريع الإجراءات الإدارية وتوفير الوقت.
- يعمل الفساد على إزالة الحواجز التي تضعها الدولة.
- يوفر الفساد مصدرا بديلا لرأس المال، إذ يقوم المفسدون باستغلال ما حصلوا عليه من أموال لتأسيس مشاريع خاصة تسهم في توفير المزيد من فرص الشغل.
- يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي لاسيما وأنّ الشركات المتعددة الجنسيات يهمها دفع الرشاوى للحصول على صفقات مربحة.
- يسمح الفساد باختيار المتعامل الكفء سواء الداخلي أو الخارجي لإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى.
- يضمن الفساد بعض المكاسب الشخصية للموظفين، مما يؤدي إلى تقليص التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل.
- تسمح الزبائنية والمحاباة والمحسوبية بتحقيق ارتقاء الأفراد في المجتمع وتحقيق طموحاتهم.

والحقيقة أنه يترتب على ممارسات الفساد الإداري خسائر كبيرة لا يشكك أحد فيها سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فقد يؤدي في أغلب الأحيان إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى محاولة الانقلابات العسكرية خاصة في دول العالم الثالث.

- **الآراء التي ترى الجوانب السلبية للفساد الإداري:**

إذا كان أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الفساد الإداري بنظرة متفائلة، فإنّ أصحاب هذا الاتجاه يتشاءمون من انتشار الفساد الإداري في المجتمعات لما له من آثار خطيرة على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم هذه الآثار ما ذكره الأستاذ الدكتور **عطية حسين أفندي** حيث حصرها فيما يلي[17]:

- يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف النمو الاقتصادي، إذ يخفض حوافز الاستثمار.
- يؤثر الفساد تأثيرا كبيرا على جودة الخدمات العامة كما يضر بالأداء الاقتصادي حيث يشوّه عناصر النفقات العمومية.
- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات، ومن عدم التيقن في الاقتصاد.
- يؤدي إلى انتشار الظلم كما يعمل على إضعاف شرعية الدولة.
- يؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية ، كما يخلق مستوى آخر للسلطة موازيا للمستوى الرسمي، مما ينعكس سلبا على أداء السلطة الرسمية، أما **بشير مصيطفى** فقد ركز على الآثار الاقتصادية للفساد الإداري حيث حصرها فيما يلي [18]:
- إضعاف ميزانية الدولة.
- التقليل من ثقة المستثمر الأجنبي وحتى المستثمر الوطني.
- تبذير المال العام يثير قلاقل اجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح.
- حرمان الشركات من كفاءات القيادة والإدارة.
- يعمل على إعاقة تطور المؤسسات.
- يؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام.

وهذا ما يؤدي إلى فقدان النظام السياسي للشرعية، إضافة إلى انعدام الثقة بين المواطن وإدارته، مما ينتج عنه عزوف المواطنين عن المشاركات الانتخابية والانخراط في المنظمات والجمعيات.

رغم خطورة كلّ هذه النّتائج سواء على الدّول أو الأفراد إلا أّنني أعتبر أنّ خلق ثقافة الفساد هو أخطر هذه الآثار على الإطلاق، وذلك لما له من تأثير في قلب المفاهيم بجعلها متطابقة مع تحقيق المصلحة الخاصة بغض النظر عن مدى شرعيتها أو مطابقتها للقانون، فأصبحت بذلك" الرشوة "المحرمة شرعا" أمانة "أو" هدية "تعطى نهارا جهارا من غير حسيب ولا رقيب، كما أنّ انتشار ثقافة الفساد تجعل منه وكأّنه أمر حتمي لا مفر منه ، وهذا ما يهدّد عمليتي الإصلاح والتغيير ويجعل منهما شعارات للتداول لا أكثر ولا أقل.

عبّر عن ذلك **محمود عبد الفضيل** حين اعتبر أنّ أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد أو الإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، ممّا يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرّر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية [19]، ويعتبر **الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي** واحدا من هؤلاء العلماء حيث اعتبر أن فساد الإدارة يؤدي إلى خراب المؤسسات وتفاقم خسائرها السنوية، وشيوع ألوان النهب والسرقات المكشوفة والمقنعة لأموال الشعب، وانتشار الرشوة باسمها الخاص أو باسم العمولات والهدايا والتستر على صفقات مريبة يكسب أفراد من ورائها ملايين ويخسر الشعب من ورائها بلايين ...!هذا كله يؤدي إلى خلق حالة من اليأس والإحباط وعدم المبالاة لدى الفرد العادي، ويؤثر في مردود الإنتاج ومسيرة التنمية كلها [20].

4- مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية: إنّ للفساد الإداري مظاهر وأشكال مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها، وعمق آثارها تتفاوت من مجتمع لآخر، فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عن الفساد في الدول النامية الذي أصبح مستشر في أجهزتها الإدارية، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد نموا سريعا لظاهرة الفساد الإداري، ومن أهمّ مظاهر هذه المعضلة في الإدارة الجزائرية ما يلي:

-الرشوة: إن الرشوة في الفقه هي" ما يعطيه الشخص لقاض أو صاحب سلطة ليحمله على ما يريد، ويدخل في حكم صاحب السلطة كلّ مكلف بخدمة عامة سواء كان وزيرا، مديرا، عاملا، مستخدما،أجيرا، أو عضوا في لجنة أو غيرهم[21] ، وقد حرّمها الإسلام في الكتاب والسنة النبوية،ورغم هذا إلا أنّ الرشوة تمثل أخطر داء أصاب الإدارة فقد عرفت منحى تصاعديا واستفحلت بشكل لافت، وأصبحت العملة الجزائرية المتداولة في كلّ تعاملات المجتمع بدءا باستخراج وثيقة إدارية وصولا إلى إبرام الصفقات الكبرى.

إذا كانت الرشوة تشكل جريمة اعتداء على أموال الغير، فإنّها تشكل أيضًا جريمة أخلاقية تمسّ الضمير المهني، واعتداءا على ثقة المواطن في إدارته وبلده، ونظرا لخطورة الرشوة على الإدارة الجزائرية فقد تم إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وعادة ما يلجأ إليها بعض الموظفين من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي ،وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية إلى دفع الرشوة لتسهيل الحصول على الخدمة وتسريع الإجراءات، ورغم أن الرشوة ظاهرة عامة تشمل جميع القطاعات بدون استثناء، إلا أنها تكثر خاصة في عالم الاقتصاد، إذ أصبحت سرطانًا ينخر جسد الإدارة[22] ، فحينما تضَيَّعْ الأمانة وُتغيَّبْ الأخلاق وتصبح

المادة هي أساس التعامل بين بني البشر، فلابد حينها أن تكون الرشوة هي الفاعل الرئيسي في تقديم الخدمات.

لاشك أن انتشار مظاهر الفقر والتخلف والحرمان ... قد أدى إلى سرعة انتشارها [23]، مما حولها إلى قاعدة عمل متعارف عليها إلى درجة يقتنع معها المواطن بأنه لا يمكن له الوصول إلى حقه إلا بدفع المال أو بتدخل أحد النافذين لصالحه، وهنا لا يعود للجدارة والكفاءة أية قيمة أو فائدة، ولا يعود المواطن يصدق أن باستطاعته إنهاء أي معاملة دون اللجوء إلى الرشوة ... وفي هذا السياق تصبح الأنانية أهم من المواطن والمصالح الخاصة أهم من المصالح العامة[24].

فعلى مستوى إدارة الجمارك أعلن مديرها أنه فصل من العمل مئة من الموظفين العاملين في قطاعه، بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا الفساد، إضافة إلى المتابعة القضائية لـ 530 من موظفي الجمارك بسبب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة[25].

أما على مستوى البلديات فقد كشفت مصادر مؤكدة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية إدانة 612 رئيس بلدية من أصل 1541 رئيس بلدية على المستوى المحلي، بالتورط في أعمال مشبوهة ذات علاقة بالفساد والرشوة ... كما أن 1174 منتخب محلي تورطوا في قضايا مشبوهة وتعاملات غير قانونية خاصة ما تعلق منها بمجال العقار و تحويل الأراضي والتلاعب في منح الصفقات العمومية[26]، أما على مستوى المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية للإدارة الجزائرية فقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر تعد من بين أسوأ الدول النامية في مجال الرشاوى والفساد والزبونية [27]

ما يمكن قوله حول ظاهرة الرشوة في الجزائر أنه مهما تعددت الأمثلة والإحصائيات إلا أن الواقع المزري الذي تعيشه الإدارة الجزائرية، وما يعانيه المواطن من إجراءات بيروقراطية تدفعه إلى دفع الرشوة أبلغ تعبير عن مدى انتشار هذا الداء الخطير الذي يهدد كيان الإدارة الجزائرية.

-الاختلاس: تعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، إذ أصبحت مهنة جديدة لها أباطرة في الميدان استغلوا مناصبهم الحساسة لتحويل أموال الأمة إلى جيوبهم المثقلة بأموال الحرام غير مكترثين بالعواقب الوخيمة على الدولة والمجتمع.ولا شك أن ما عاشته الجزائر خلال سنوات الجمر قد ساعد العديد من المفسدين الذين حاولوا تحقيق مكاسب مالية كبيرة، مستغلين في ذلك

غياب الرقابة والمحاسبة،خاصة وأن القضية الأساسية للنظام السياسي حينها كان تحقيق الاستقرار ومحاربة آفة الإرهاب التي كادت تعصف بكيان الدولة.

يعتبر العديد من الباحثين أن ظاهرة العنف والإرهاب في الجزائر ما كانت لتكون لولا وجود مجموعة من الظروف، التي ساعدت على ظهورها من بينها التهميش الاقتصادي والسياسي لعدد كبير من الشعب، وتركيز السلطة واحتكارها في يد فئة معينة، وعدم المساواة في توزيع ثروات الأمة، ووجود هوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء، وانتشار الفساد في الأوساط السياسية والإدارية والمالية، مثل الرشوة، الاختلاس ... وغيرها[28].

وتعتبر قضية 26 مليار دولار التي طرحها الوزير الأول السابق السيد عبد الحميد إبراهيمي من أكبر فضائح الفساد التي تم الكشف عنها، وقد أثارت هذه القضية ضجة سياسية وإعلامية كبيرة، خاصة وأنها أثبتت تورط العديد من كبار المسؤولين في الدولة في الفساد .[29]، واعتبر أن أزمة الفساد في الجزائر قد تفاقمت أكثر مما كانت عليه من قبل مستندا إلى بعض الأمثلة منها استيراد 100مطحنة بقيمة 800 مليون دولار وهي قديمة تحايل فيها المستوردون وأظهروها بفاتورات جديدة.[30]

وما يؤكد من انتشار الاختلاس والنهب الواضح لثروة البلاد هو ما عجت به الجرائد من أخبار مئات المليارات المنهوبة، وقد اعترف وزير المالية السابق السيد مراد مدلسي أن الجزائر ضيعت خلال ثلاث سنوات فقط 104 آلاف مليار سنتيم بسبب سوء التسيير.[31] ، وهنا لابد من طرح التساؤل التالي :سوء تسيير من؟ وهو القائل حول أكبر فضيحة مالية في الجزائر أنه لم يكن ذكيا بالشكل الكافي وإلا لتصرف تصرفا آخر وإذا كان معظم المسؤولين لا يتمتعون بالقدر الكافي من الذكاء فمن نحمل المسؤولية إذًا؟

أنحملها مدير بنك الخليفة وهو الذي تمتع بتزكية سياسية ودعم منفرد من أهل النفوذ في أجهزة الدولة لم يستفد منه أي مستثمر في تاريخ الجزائر [32]، أم نحمله بعض لأشخاص الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة، خاصة إذا علمنا أن منهم من دخل الجامعة بشهادات مزورة [33]، ورغم ما تبذله الجزائر من مجهودات لمعاقبة المفسدين، وهذا ما تم في محاكمة الخليفة إلا أن خلفاء الخليفة ما زالوا يعيثون في الأرض فسادًا، وما تطلعنا به الصحف في صباح كل يوم جديد خير دليل على ذلك.

-التسيب الإداري: يعرف التسيب الإداري عادة بأنه" إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة، بشكل

يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل."[34]، وتعد هذه الظاهرة من الأمراض المنتشرة في الإدارة الجزائرية، حيث أن التأخر في الحضور والتعجل في الانصراف هو السمة البارزة لأغلب موظفي الإدارة، وهذا ما يعني إساءة استخدام الوقت الذي يعتبر السلعة الأغلى في حياة الإدارة، ويحدث التسيب عادة عندما لا يحضر العامل ليمارس عمله في الوقت المحدد للعمل، وهذا مع تواطئ بعض المسؤولين عن تسجيل الدخول والخروج من العمل، أو استغلال فرصة تأخر وصول بعض المسؤولين وانصرافهم المبكر، وهي ممارسات يومية طبيعية عند غالبية المسؤولين في الإدارة الجزائرية.

غير أن ما يلاحظ بوجه عام أن عدم الاكتراث بالوقت يسيطر على أغلب الموظفين الجزائريين، فما من موظف إلا وتجده يتحايل لاقتطاع أوقات راحة هي محسوبة من ساعات العمل، ولعل الكثيرين منهم يعملون دون الثلث من الوقت المقرر، بل إن هناك من يتغيب نهائيا من منصبه، ويفرح لوجود من يساعده بعدم احتساب الغياب، حتى إذا كانت نهاية الشهر تسلم الراتب كاملا غير منقوص ضاًنا أنه من الحلال، وما ذاك والله حلال [35].

تكثر حالات التسيب عندما تغيب الرقابة والمحاسبة، فعندما نتوجه إلى البلديات مثلا أو غيرها من الأجهزة الإدارية فإننا نصطدم بواقع رهيب، حيث نرى أن الموظفين غير مكترثين بعملهم، تراهم في مجموعات يتبادلون القصص والأحاديث أو يتصفحون الجرائد، بينما طابور هائل من المواطنين ينتظر مجرد إجراء معاملة بسيطة كاستخراج وثيقة شهادة ميلاد، وعندما تطلب منهم الإسراع قد تسمع ما لا يرضيك وهذا ما يدفع المواطن إلى الشعور بالملل والسخط على هذه الأجهزة.

-التحيز والمحاباة: هو نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو إقليمية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح المجتمع، وتؤدي إلى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية، وغرس العداء في النفوس وتأليب المواطنين بعضهم على بعض وإضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة وعدالتها[36]، أو هو عبارة عن استخدام الرجل غير المناسب في المكان المناسب.

هذا النمط من السلوك الإداري ينتشر بكثرة في الإدارة الجزائرية، من خلال الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية ومحاباة الأهل والأصدقاء بد ً لا من معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف والتعيين أو الحصول على الخدمات، وعلى الرغم من أنَّبعض الأشخاص يعتبرون أنَّ هذا التحيز هو نوع من أنواع التعاون والتآزر إلا أنَّه في الحقيقة يعد أبشع أنواع التمييز والطبقية والعنصرية،ومن آثار هذه الظاهرة أن

ينتقل ولاء الموظف من الولاء للدولة إلى الولاء للشخص المسؤول عن توظيفه ... ويَسْتَتْبِعْ هذا التمييز في التوظيف أن يرى الموظفون أنَّ واجبهم هو خدمة أنفسهم ومناطقهم لأنهم تعينوا أصلا وفقًا لهذه الاعتبارات، ولا يروا أنَّ واجبهم هو خدمة كل المواطنين وبنفس الدرجة من المساواة في المعاملة [37].

بالرغم من أن المادة 27 من الأمر 03المتعلق بالقانون الأساسي العام رقم 06للوظيفة العامة تنص على أنَّه لا يجوز التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم أو جنسهم أو أصلهم أو بسبب أي ظرف من ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية، كما أنَّ المادة 41 من القانون الأساسي للوظيفة العامة تنص على أنَّه" :يجب على الموظف أن يمارس مهامه بكل أمانة وبدون تحيز"[38] ،إلا أن واقع الإدارة الجزائرية لا يخلوا من الوساطة والتحيز سواء في الحصول على الوثائق أو في تقلد الوظائف، إلى درجة شيوع فكرة بين الناس أنه إن لم تكن لديك وساطة أو ما يعرف عند العامة" بالمعارف "فإنك لن تحصل على تلك الوظيفة حتى وإن كنت أهلا لها، وتبرز الوساطة والمحسوبية حين ترى معظم الموظفين هم من أقارب وأصدقاء الرؤساء، فكل رئيس عند توليه القيادة يحيط نفسه بحاشية من المقربين، وهذا ما يجسد النظام القبلي أو العشائري.

-البيروقراطية: إن البيروقراطية من الناحية اللغوية كلمة تتكون من شقين الأول **Bureau**ويعني مكت ، **والثاني Cracy** ويعني القوة أو السلطة، وبذلك فالبيروقراطية تدل في مجموعها على قوة المكتب أو سلطة المكتب[39].

ويُعَتبَر ماكس **فيبر Max Weber** من أشهر منْ كتب عن البيروقراطية التي وصفها بالمثالية، وهو يعني بالمثالية الظهور النقي للبيروقراطية، وهي قريبة من مفهومه عن القيادة الرشيدة الشرعية التي ذكرها في مقالته" النماذج الرئيسية للسلطة"، وهو يعتبر أنَّ القيادة الرشيدة هي قلب البيروقراطية[40] ، ويتميز النموذج البيروقراطي بعدة خصائص منها:[41] تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح ومحدد، تسلسل واضح ومحدد للسلطة.

- يتم إنجاز كل عمل وفق الأنظمة والقواعد المجردة لضمان التوحيد والتماثل بين مختلف الأنشطة، المركزية في اتخاذ القرارات، الرسمية في التعامل وتعتمد في التوظيف على الكفاءة والترقيات على الأقدمية.

وقد افترض أنصار هذا النموذج أن هذه الخصائص سوف تساعد على تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية، غير أن واقعها في الإدارة الجزائرية أثبت عكس ذلك، إذ تعد مرضًا خطيرًا ينخر جسدها، وذلك نتيجة ما صاحبها من جوانب سلبية كالتعقيد،

المركزية،السيطرة و الالتزام الحرفي بالقانون، التمسك بالروتين الوظيفي وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات لتجنب الأخطار، ناهيك عن انغماس القيادات الإدارية في المستويات المختلفة في اللهث وراء تحقيق المصالح الشخصية لدرجة لم يعد لديهم الوقت الكافي للاهتمام بقضايا ومشاكل الناس والمجتمع، فهي تصور لنا عالمًا مملوءًا بالأوراق، وبعدم المسؤولية، و بالتعطيلات وأحيانا بالطغيان والاستبداد من لدن بعض الموظفين وتقاعسهم في أداء واجباتهم الإدارية في الوقت المحدد.

عبّر عن ذلك **فرانك سوننبيرغ Frank Sonnenberg** قائلا "البيروقراطية تسح الطموحات وتعيق الإبداع وتخنق العبقرية وتعيق الاستجابة السريعة، ومع الأسف في اللحظة التي تستفحل فيها البيروقراطية في المؤسسة يصبح من الصعب جدّا الإقلاع عنها، وهي تجعل الناس يطمعون في الحصول على النفوذ ويفضّلون مصالحهم الشخصية على المجموع "[42]، وعليه فقد أحكمت الأساليب البيروقراطية سيطرتها على مستوى الأجهزة الإدارية في الجزائر وصارت ظاهرة عامة منتشرة في كل القطاعات.

- **إساءة النفوذ واستغلال المنصب العام:** إن الموظف مهما صغرت وظيفته فإنه مخوّل بجزء من الصلاحيات لأداء وظيفته،وهذا الجزء من الصلاحيات يمكن أن يساء استخدامه فيوجّه لأغراض شخصية أو يتم التعسف باستخدام السلطة للإضرار بالآخرين[43]، وتعد ظاهرة استغلال السلطة والنفوذ من أهم مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، وهذا ما جعل النظام الإداري الجزائري يبدو على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقارب والحاشية والزبائن، كل ذلك من أجل المحافظة على المراكز والامتيازات المرتبطة به.

اعتبر **الأستاذ العياشي عنصر** أن أهم ما يلاحظ على الموظفين الجزائريين هو التعسف في استعمال السلطة والامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات[44]، واهتمام الموظفين بهذه الظاهرة نتج عنه إهمال وتكاسل وعدم القيام بواجباتهم على أكمل وجه،وهذا ما أدى إلى تضييع بعض الملفات وعدم انجازها في الوقت المحدد، وانتشار الفوضى في المكاتب، كل ذلك ولد سخط المواطنين على الأجهزة الإدارية، وعليه فإن جوهر المشكلة في الإدارة الجزائرية لا تكمن في رداءة الأجهزة الإدارية بقدر ما تكمن في سوء الإداريين وعدم كفاءتهم.وحينما ينتقل سوء استخدام المنصب في الجزائر إلى وزارة الشؤون الدينية فذلك يعني أن الفساد بلغ الذروة، وأن المجتمع فقد كل مبررات تماسكه واستقراره، سيارة من نوع 4×4 من أموال

الأضرحة لحساب الوزير"،" حصة غلام الله من جوازات الحج تقارب 100 جواز كلها للأحباب والأصحاب[45] .

هذا بعض ما صرح به المستشار الإعلامي **عبد الله طمين** للصحافة الجزائرية، وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية لهذا التصريح فإن إساءة استعمال المنصب في الإدارة الجزائرية حقيقة واقعية لابد من الاعتراف بها والعمل على محاربتها من أجل تحقيق إدارة راشدة ومتطورة، والفساد الإداري لا يقتصر على هذه المظاهر فقط بل يشمل أيضا ظاهرة تزوير الوثائق التي انتشرت في الإدارة الجزائرية من خلال التلاعب بها مقابل الحصول على مكاسب مالية، إضافة إلى ظاهرة إفشاء المعلومات أو التكتم عليها، حيث تحصل عادة عندما يقوم الموظف بإفشاء معلومات تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها أو التكتم عن سرقات أو اختلاسات أو ممارسات غير قانونية[46].

أوضح الدكتور **أحمد طالب الإبراهيمي** أن انتشار هذه المظاهر أفقد الدولة مصداقيتها وأفقد المسؤول أيا كان موقعه ،هيبته، مركزا على أن الأزمة التي تعرفها الجزائر أخلاقية بالدرجة الأولى4 .[47]، وقد ساهمت المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر في تفشي ظاهرة الفساد الإداري خاصة مع التحول القيمي الاجتماعي الذي عرفته البلاد في ظل غياب رؤية إستراتيجية واضحة لمكافحة المحسوبية والرشوة والتسيب واللامبالاة[48].

إن الحقيقة التي يتفق حولها جميع الجزائريين هي أن البلد مجتمعا وسلطة وهياكل ومؤسسات غارق حتى النخاع في الفساد، ولاشك أن انتشار هذه الظاهرة رافقه غياب رقابة صارمة.

-خاتمة:

إن استفحال ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر كان نتيجة حتمية الابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي، واستثمارها في ميادين الحياة فهو الدين الذي يقدس العمل ويرفع مكانته ويحارب الغش والرشوة وكل أنواع الفساد، غير أن درجة تخلفنا أدت بنا إلى تفضيل كل ما هو أجنبي من خلال الرجوع إلى أفكار ونظريات وقوانين تم صياغتها في مجتمعات أجنبية تختلف معنا في المنطلقات الحضارية والقيم الثقافية والمثل الأخلاقية، ولذلك فلابد من وضع إصلاح إداري جذري يتماشى والبيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وانطلاقا من ذلك فإنّ أي إستراتيجية لإصلاح الإدارة الجزائرية تتطلب التركيز على أخلاقيات الوظيفة، وذلك من خلال إصلاح الأسرة التي تعد النواة الأولى لتكوين القادة الأكفاء والموظفين النزهاء، إضافة إلى وجود مناهج تعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات تهتم بغرس القيم وتزويد الأفراد بالمعارف التي تكسب لديهم خصائص المواطن الصالح، مع وجوب أن تكون مؤسستنا التربوية مصدر للأخلاق والتربية والمعرفة، وأن تبتعد عن الفساد الإداري والأخلاقي بكافة أشكاله.

الهوامش:

(1) – سعيد الدخيل: **نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، بيروت ، 2001 ، 15.

(2) – مي فريد: الفساد :**السياسة الدولية** "رؤية نظرية"،: القاهرة، العدد 143 ، يناير 2001 ، ص224 .

(3)- Larousse ,**Larousse Super Major** .Paris: Press Universitaires de France,2006 , P269 .

(4) – منير الحمش: **الاقتصاد السياسي"الفساد –الإصلاح– التنمية**" دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006 ، ص 14.

(5) – طارق البشري: **دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي**، العدد 310، ديسمبر 2004 ، ص112.

(6) – المرسي السيّد حجازي:"**التكاليف الاجتماعية للفساد". المستقبل العربي**، العدد 266 ، أفريل 2001 ، ص 23.

(7) – كمال دسوقي، **سيكولوجية الإدارة العامة وأخلاقيات الخدمة** ط :2 مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ، 2000 ، ص49

(8) – جورج قرم:" **مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد** ."**دراسات اقتصادية**، الجزائر :مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، السداسي الأول 1999 ، ص151 .

(9) – أنطوان مسرّة:" **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي**، العد 310 ، ديسمبر 2004 ص127 .

(10) – تقرير عن التنمية في العالم، **من الخطة إلى السوق**. (تر: مؤسسة الأهرام)، واشنطن: البنك الدولي، 1996). ص 125.

(11) – محمد العربي فلاح: **آفة الشعوب نظمها** :دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004، ص 138 .

(12) – السيد علي شتا: **المختلسون من المال العام**. الإسكندرية:المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004 ص31.

[13] – عامر الكبيسي: **الفساد والعولمة–تزامن لا توأمة** .الرياض :المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص25 .

[14] – خالد عبد العزيز الجوهري:" الف**ساد :رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية**"، **مجلة السياسة الدّولية** .العدد2001 ، 143 ، ص232

[15] – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الفساد في الحكومة**، المرجع السابق الذكر، ص54.

[16] – محمد حليم لمام،" **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر)** ."رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر،2002–2003 ،ص36.

[17] – عطية حسين أفندي: **اتجاهات جديدة في الإدارة العامة** .القاهرة :منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2001 ، ص126 .

[18] – بشير مصيطفى:" **الفساد الاقتصادي :مدخل إلى المفهوم والتجليات** ."**في مجلة دراسات اقتصادية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 06 ، الجزائر، جويلية 2005 ، ص18 .

[19] – عبد الفضيل، المرجع السابق الذكر، ص 37 .

[20] – يوسف القرضاوي، **الصّحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي**، ط، 7 دار الشروق، القاهرة ،2006 ، ص58.

[21] – الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة** .المرجع السابق الذكر، ص27 .

[22] – جلال بوعافي:"**الجزائر تغرق في الرشوة** ."**الخبر**، عدد 4838 ، في 19 أكتوبر 2006، ص 03 .

[23] – إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ،ص142 .

[24] – طارق المجذوب: **الإدارة العامة** .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ، ص282 .

[25] – سفيان بوعياد،" طرد 100 جمركي بسبب الرشوة وسوء التسيير "**جريدة الخبر**، عدد 4607، 22 جانفي 2006، ص02.

[26] – سميرة بلعمري،" إدانة 612 رئيس بلدية و 1174 منتخب محلي في فضائح المال والعقار ."**جريدة الشروق**،عدد 1820 ، في 18 أكتوبر 2006 ، ص03 .

[27] – ح سليمان،" الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوى ."**جريدة الخبر**، عدد 4826، في05 .

[28] – محمد مصدق يوسفي، **الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة** .الجزائر :دار المعرفة، د ت، ص 257 .

[29]Djillali Hadjadj, **Corruption et démocratie en Algérie**. Paris: la Dispute, 2001,p 232.

[30] – عبد القادر مام،" الوزير الأول السابق عبد الحميد الإبراهيمي :لجأت إلى لندن لأن حزب فرنسا حاول تصفيتي ."**جريدة الشروق**، العدد 1431 ، في 16 جويلية 2005 ، ص05

[31] – مصطفى هميسي،" ابن خلدون يحذر بوتفليقة وأصحاب القرار؟ السلطة أنتجت لنا ثقافة الفساد ثم عممتها" **جريدة المحقق**، عدد 88 ، من 17 إلى 23 نوفمبر 2007 ، ص07 .

[32] – محمود بلحيمر وآخرون:**إمبراطورية السراب –قصة احتيال القرن** .الجزائر :دار الحكمة، 2007، ص23 .

[33] – رتيبة بوعدمة،" عندما يصل الفساد إلى الذروة :إطارات دولة وضباط شرطة دخلوا الجامعة بشهادات مزورة ."**جريدة المحقق**، عدد 99 ، من 02 إلى 08 فيفري 2008 ،03 .

[34] – محمد بن سليمان الضبعان:**التسيب الإداري**،مرجع سبق ذكره ص51.

[35] – دون كاتب، "لصوص ... ولصوص ."**جريدة السفير**، عدد 286 ، من 19 إلى 25 نوفمبر 2005 ، ص 20 .

[36] – عامر الكبيسي، **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمتابعة** .المرجع السابق الذكر، ص106.

[37] – محمد قاسم القريوتي، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق** .عمان :دار وائل للطباعة والنشر،(2001 ، ص39 .

[38] – الأمر رقم 03 مؤرخ في 19 جمادي الثانية 1427 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموافق لـ 15 يوليو 2006 ، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**.عدد 46 ، الصادر بتاريخ 16 يوليو 2006 ، ص05 .

[39] – خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود: **نظرية المنظمة**،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2000 ص33 .

[40] – طاهر محمود كلالده، **الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية** ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ، 1997 ، ص196.

[41] – حسين حرم، **إدارة المنظمات منظور كلي** :دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، 2003 ، ص136 .

[42] – فرانك سنبيرغ، **الإدارة بضمير** :بيت الأفكار الدولية، نيويورك ، 1998 ، ص 448 .

[43] – نجم عبود نجم: **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2006 ، ص448 .

[44] – العياشي عنصر:**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر .في** سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية(الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 1999 ، ص231.

[45] – غنية قمراوي:" غلام الله حوّل أموال الأضرحة لأغراض شخصية ."**جريدة الشروق،** عدد 2219،في 09 فيفري2008 ص06 .

[46] – القريوتي: **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق** .المرجع السابق الذكر، ص41 .

[47] – أحمد طالب الإبراهيمي: **والحل الأزمة الجزائرية المعضلة** .دار4 ط والنشر للطبع الأمة ،الجزائر والتوزيع، 1999، ص ، 19.

[48]- Moustafa Elfky, "A**dministration and Financial corruption between policies and procedures"**. center for international private Entreprise**, Arabic edition of economic Reform journal** , Issue N°.9, July 2003, P 02